E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1993/84
8 February 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الانسان
الدورة التاسعة والاربعون
البند ٢٧ من جدول الاعمال

حالة حقوق الانسان في أراضي يوغوسلافيا سابقا

رسالة مؤرخة في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ موجهة إلى الامين العام المساعد لشؤون حقوق الانسان من الممثل الدائم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى مكتب الامم المتحدة بجنيف

في مستهل الدورة الحالية ، التاسعة والاربعين ، للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة اتفق على أن يضاف إلى جدول الاعمال بند جديد تحت رقم ٢٧ ، عنوانه: حالة حقوق الانسان في أراضي يوغوسلافيا سابقا .

ولذلك ، أود أن أشير إلى رسالتي المؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ والوثائق المرفقة بها ، وأرجو من مكتبكم التكرم بتعميم الوثائق المرفقة ، بوصفها وثائق رسمية من وثائق لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ، في إطار البند ٢٧ من جدول الاعمال [انظر E/CN.4/1993/86] .

وأقدم اليكم أيضا ، رفق هذه الرسالة ، وثيقة أعدتها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعنوان "انتهاكات حقوق الانسان والتحريض على الكراهية العرقية في الحملة الإعلامية الموجهة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" ، راجيا منكم تعميمها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والاربعين للجنة حقوق الانسان ، في إطار البند ٢٧ من جدول الاعمال .

(توقيع): الدكتور فلاديمير بافيسيفتش
السفير
القائم بالاعمال ، بالنيابة

انتهاكات حقوق الانسان والتحريض على الكراهية العرقية في الحملة الإعلامية الموجهة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

إن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، إذ تذكّر بأن لوسائط الإعلام دورا مهماً تؤديه في تعزيز السلم والتفاهم الدولي وفي مناهضة الحرب وانتشار البغضاء والتضليل الإعلامي والتحريض على الكراهية القومية والدينية أو على التمييز أيّا كان نوعه ؛ وبأنه ينبغي لوسائط الاعلام أن تُسهم في القضاء على سوء التفاهم بين الأمم ، وفي توعية مواطني بلد ما باحتياجات مواطني البلدان الاخرى ، واحترام جميع الأمم وكرامتها ، تحذّر من أنه تم ، قبل الأزمة اليوغوسلافية وخلالها ، وبصفة خاصة منذ اندلاع النزاعات المسلحة ، تنظيم حملات دعائية مستمرة تحط من مكانة الشعب الصربي أدبيا وسياسيا ، وتعرض صورة كاذبة عن الانشطة الحقيقية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، أي لجمهوريتي صربيا والجبل الأسود ، كما تسيء إلى أعلى سلطاتها ومسؤوليها .

أولا

نود أن نشير بصفة خاصة إلى ما يجري حاليا من تصعيد لهذه الحملة الدعائية في بعض البلدان ، الأمر الذي ينطوي على مخاطر ولا سيما في الفترة الحالية الحاسمة بالنسبة لانهاء الحرب وإجراء مفاوضات بشأن تسوية عادلة وسليمة للنزاع في البوسنة والهرسك .

فعلى سبيل المثال ، وصلت أحدث الحملات الدعائية ، المنظمة في وسائط الاعلام الالمانية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والشعب الصربي بأكمله ، إلى ذروتها في البيانات التي أدلى بها السيد ستيفان شفارتز ، عضو البرلمان ، من الحزب الديمقراطي المسيحي ، وهي بيانات لم تعد تشكّل دعاية مغرضة فحسب ، من حيث قسوة الاتهامات ، وإنما تدنو من المرض النفسي (الادعاء بزرع أجنّة الكلاب في أرحام النساء المسلمات ، وحرق الأطفال في الأفران ، الخ) . والواقع أن هذه الادعاءات التي لا يمكن تصديقها تصبح مقبولة ومنتشرة من خلال النفوذ الذي تتمتع به البرامج التلفزيونية والصحافة (وفي الوقت الحاضر ، تنتقل الحملة الى هولندا والولايات المتحدة الأمريكية) .

إن إعطاء صورة عن الأمة بهذا القدر من الأوصاف الشيطانية يشير على نطاق واسع البغضاء ضدها ويؤجج الاستياء ضد الصرب ، وهو ما يؤدي مباشرة ، ضمن جملة أمور ، إلى

الإضرار بالجهود السلمية التي تبذلها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والجهات الأخرى المعنية للتوصل الى نتيجة نهائية ودائمة وعادلة للمأساة اليوغوسلافية .

وقد قابل الشعب اليوغوسلافي بالأسف والسخط التقارير المنحازة والتهجمية التي ظل ينشرها لفترة طويلة عدد من الصحف الفرنسية ، بما في ذلك الدعاية المعادية للصرب في التلفزيون الفرنسي (بيان الرئيسة السابقة للبرلمان الأوروبي ، السيدة سيمون فيل ، المؤيد للتدخل العسكري في البوسنة والهرسك) . وشاركت في هذه الحملة منظمتان انسانيتان ، هما منظمة "أطباء بلا حدود" ومنظمة "أطباء العالم" . وأعلن عن تخصيص مبلغ ١١ مليون فرنك لهذه الحملة ، ولهذه الدعاية المليئة بالأكاذيب ضد صديق تقليدي - هو صربيا وحكومتها ورئيسها ، الأمر الذي يتعارض مع أهداف المنظمات الانسانية وأخلاقياتها .

إن ضراوة هذه الحملة التي تصف قادة البلد بأوصاف شريرة مستمدة من رموز الماضي الكئيبة (المطابقة بين رئيس جمهورية صربيا وبين هتلر ، والاتهامات التي لا يؤيدها أي برهان ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والجانب الصربي بوجود معسكرات اعتقال مماثلة لمعسكرات النازيين ، الخ) يمكن ، للأسف ، أن تقوّض الجهود السلمية وتقلل من قيمتها وتهيء لدى الرأي العام مناخا يسوده الاعتقاد بأن أي تدخل عسكري واستخدام للقوة لهما ما يبررهما .

ولوحظ أيضا تصعيد مماثل للحملة الدعائية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والشعب الصربي في وسائط الاعلام التركية . فقد وصف الصرب من البوسنة وصربيا بأنهم معتدون على أراضيهم ذاتها ؛ "فأصبح التوسع الأرثوذكسي يعتبر المسؤول عن اندلاع الحرب" ؛ وصدرت إدانات لادعاءات التطهير العرقي للسكان المسلمين في البوسنة والهرسك ، وقيل أن السلطات الصربية هي التي تنفذه وتدعمها في ذلك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، بما في ذلك ادعاءات غير مدعومة بوقوع عدد كبير من حالات اغتصاب المسلمات . وقد أدى ذلك الى أن أغفلت عن عمد الوقائع الحقيقية في البوسنة والهرسك ، حيث تدور حرب أهلية يمكن القول بأن المسؤولية عن نشوبها هي مسؤولية مشتركة ، على الأقل ، وذلك لتبرير السعي الى تحقيق بعض الأهداف الاسلامية الأعلى (انشاء دولة مسلمة في البوسنة والهرسك) واللجوء الى التدخل العسكري كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف . وهذه الدعاية الخطيرة تغذي حربا دينية من المؤسف أن نرى عناصرها تظهر بوضوح في البوسنة والهرسك .

وتشن وسائط الاعلام الايرانية أيضا حملة دعائية لتحقيق نفس الهدف ، ولكنها تذهب الى مدى أبعد: فهي تطالب البلدان الاسلامية صراحة باتخاذ اجراء مباشر ومستقل

ضد "المعتدي الارثوذكسي" للحفاظ على سلامة واستقلال البوسنة والهرسك . وتتعرض الجماهير بصفة مستمرة للتلقين المذهبي المنطوي على أكاذيب لا توجد أي أدلة عليها ، وللتضليل الاعلامي لصالح المسلمين من البوسنة .

ولا يتورع المشتركون في هذه الحملة الاعلامية عن المطالبة بالتدخل العسكري وتطويل أمد الحرب وتصعيدها . ويعتبر ذلك مخالفة صريحة لأحكام المادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، ومما يبعث على العجب أن بعض رجال الدولة والوزراء البارزين يدلون ببيانات ، ترددها وسائط الاعلام ذات النفوذ في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وتركيا وايران والنمسا وبعض البلدان الأخرى ، أو أن وسائط الاعلام هذه تطالب ، في تعليقاتها ، بالانتقام المسلح ضد الشعب الصربي في البوسنة والهرسك وصربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، باعتباره السبيل الوحيد للخروج من الأزمة اليوغوسلافية .

وتصدر أيضا بيانات من نوع لم يسبق له مثيل عن العديد من السياسيين السابقين وكذلك ، للأسف ، عن سياسيين موجودين حاليا في السلطة ، "بشأن الحاجة الى تدخل عسكري فوري في البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، على غرار التدخل في الكويت" ، وعلى ضرورة قيام القوى الغربية بتدخل عسكري سريع وفعال في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية سابقا ، مع بيان المواقع التي يسيطر عليها الصرب في البوسنة والهرسك وتدمير وسائل الاتصالات والمطارات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، أو البيانات المتعلقة "بالشكل الضروري للتدخل العسكري ضد الصرب في البوسنة والهرسك ، بل أيضا ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إذا تعذّر فرض السلم على الصرب" .

وخلال الاستعدادات للانتخابات التي أجريت مؤخرا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، وجهت الى السكان الصرب ، من خلال وسائط الاعلام ، تهديدات بوقوع تدخل عسكري إذا لم ينتخبوا الأشخاص المؤيدين من المراكز الأجنبية ذات النفوذ . ويعتبر ذلك تدخلا أجنبيا لا يمكن قبوله وتحريضا على الحرب ، ومخالفة تامة للمبادىء الأساسية للديمقراطية ولوثيقة كوبنهاغن بشأن حرية الانتخابات .

ولا بد من لفت الانظار بوجه خاص إلى الحملة الدعائية الرامية الى تخويف الرأي العام من أن الصرب يعدون ، في المرحلة القادمة ، "للعدوان على كوسوفو" ، وهو جزء لا يتجزأ من أراضي دولة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا . ويُغفل ذكر أن الحرب لا يمكن أن تنشب في كوسوفو إلاّ نتيجة لتمرد مسلح من جانب الانفصاليين الالبانيين ونتيجة لتدخل عسكري أجنبي ، يشكّل انتهاكا لسيادة صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيهما .

ثانيا

نود أيضا أن نشير إلى الطابع التمييزي المستمر والنتائج الضارة العديدة للحملة الدعائية الموجهة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والشعب الصربي ، وذلك بتقديم بعض الأمثلة .

لقد وصف المشتركون في هذه الحملة الشعب الصربي بأنه "الأمة المنبوذة على الصعيد الدولي" ، مقارنين إياه باحدى الجماعات البدائية التي يمارس ضدها التمييز في مجتمع طبقي . وبغية فرض العزلة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والشعب الصربي ونبذهما ، تم قطع الكثير من الصلات الاعلامية العلمية والثقافية والرياضية معهما ، مخالفة لجميع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ولوثيقة هلسنكي الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ؛ وفرضت الحملة حظرا على حرية تنقل السكان وتدفق الأفكار ؛ وأقيم ستار إعلامي حول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، مثلما كان يحدث في فترة الحرب الباردة . (بعد ٦٠ سنة ، حظر على صحيفة "بوليتيكا" اليومية نشر رسومات والت ديزني ، ورفضت اشتراكات المعاهد العلمية والوكالات الصحفية في المجلات العلمية الأجنبية والصحف الأخرى ، وقررت الأكاديمية الملكية الدانمركية وقف جميع أشكال التعاون العلمي والامتناع عن تقديم المنح الدراسية الى الطلبة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، الخ .) .

وظلت الصحافة والاذاعة والبرامج التلفزيونية المشتركة في هذه الحملة تطبق بانتظام معايير مزدوجة في تفسير حقوق الشعوب التي كانت تتألف منها جمهورية يوغوسلافيا سابقا في تقرير المصير ، وفي طريقة عرض الأحداث خلال الأزمة اليوغوسلافية . ومن أشهر وسائط الاعلام في ممارسة التمييز ضد شعب الصرب ، نذكر عددا من وسائط الاعلام في ألمانيا والنمسا والكرسي الرسولي وتركيا وإيران . وفي بعض الأحيان ، تنضم إليها صحف يومية واسعة الانتشار في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهولندا وبلدان أخرى . فعلى سبيل المثال ، رحبت وسائط الاعلام ذات النفوذ باعلان قيام دول جديدة (سلوفينيا ، وكرواتيا ، والبوسنة والهرسك ، ومقدونيا) باعتباره انجازا في مجال ممارسة الشعوب لحقها الديمقراطي في تقرير المصير . وأيدت فورا الاعتراف الدولي بهذه الدول ، وحجبت المعلومات التي تحذر من احتمال حدوث نتائج خطيرة ثبت ، للأسف ، أنها حدثت بالفعل . وفي حين أن هذه الوسائط الاعلامية نفسها قد وجدت تبريرات لتفكك الحدود المعترف بها دوليا لجمهورية يوغوسلافيا سابقا ، فانها طالبت في الوقت نفسه بعدم انتهاك الحدود الادارية للجمهوريات الاشتراكية التي كانت تتألف منها يوغوسلافيا سابقا ، وهي حدود من المعروف أن النظام الشيوعي رسمها اعتباطا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ولن تكترث وسائط الاعلام هذه بالحديث عن القرار الديمقراطي الذي اتخذه الشعب الصربي في كراييينا والذي توصل اليه من خلال استفتاء (كراييينا هي جزء من الاراضي الواقعة داخل الحدود الادارية لجمهورية كرواتيا الاشتراكية سابقا ، والاغلبية الساحقة لسكانها من الصرب) ، ولا عن قرار الصرب في البوسنة والهرسك (وهم يمثلون ٣٤ في المائة من السكان) وأعلنوا فيهما عن رغبتهم في البقاء في يوغوسلافيا ، ولكنها اتهمتهم "بالعدوان على الديمقراطيات الناشئة" . وبهذا ، أصبح الصرب شعبا ينكر عليه حق تقرير المصير والاستمرار في العيش في دولته ذاتها . واتهموا "بالعدوان على" و"احتلال" الاراضي التي ظلوا يعيشون عليها لقرون طويلة بوصفهم أغلبية السكان . لقد رحب العالم بوسائط إعلامه وجماهيره ، عن حق بانهيار حائط برلين وإعادة توحيد الشعب الالماني . ومن العبث أن تؤيد وسائط الاعلام نفسها إقامة حائط جديد يعزل شعبا أوروبيا آخر - هو الصرب .

إن تطبيق معايير مزدوجة ، الى جانب التمييز ضد الصرب ، قد بلغ ذروته في الحملة ضد قرار الشعب الصربي في صربيا وقرار سكان الجبل الاسود في مواصلة العيش في دولة واحدة ، هي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . وقد وصفت الدولة التي تعيش فيها "الامة المنبوذة" بأنها "معتدية" كيما يتسنى إبعاد "المنبوذين" من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية الاخرى . وقد حُجبت أو شُوِّهت معلومات كثيرة تثبت أنه لم يكن هناك أي داع لهذه الافعال . منها ، على سبيل المثال ، المعلومات التي أفادت بأن أفرادا من الجيش الوطني اليوغوسلافي ، من مواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، قد غادروا بالفعل أراضي البوسنة والهرسك في حزيران/يونية ١٩٩٢ . وفي الوقت نفسه ، لم يذكر أي شيء عن أفراد القوات المسلحة الكرواتية ، البالغ عددهم نحو ٦٠ ٠٠٠ ، الذين يقاتلون في البوسنة والهرسك ، على الرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن قد أحاطا علما بذلك . ولم تُنشر المعلومات الخاصة بانتهاك الكرواتيين والمسلمين للحظر المفروض على الاسلحة وبالمرتزقة الاجانب وبالمجاهدين المنضمين الى جيوش الكرواتيين والمسلمين إلاّ بعد أن شُوِّهت تماما صورة الصرب ، بوصفهم المعتدين والمتهمين الرئيسيين في الحرب .

وقد استخدمت المعايير المزدوجة والتمييز الاعلامي أيضا ضد أكثر من مليون لاجيء صربي . وطوال النزاع المسلح في كرواتيا ، لم تصل الى جماهير العالم أية معلومات عن واقعة أن أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ صربي قد اضطروا إلى الفرار من منازلهم ، التي هي أيضا ديار أسلافهم ، واللجوء الى صربيا . ولم تعلم جماهير العالم إلاّ مؤخرا بحقيقة التطهير العرقي الذي كان ينفَّذ في ذلك الوقت في سلافونيا الغربية ومناطق أخرى والذي كان ضحاياه من الصرب . ولا تعلم الجماهير حتى الآن أن عدد السكان الصرب في زغرب وفي مدن أخرى خارج المناطق المشمولة بحماية الامم المتحدة قد انخفض بأكثر من النصف .

وكان التمييز الاعلامي طوال الحرب في البوسنة والهرسك أخطر من ذلك . فقد ظلت وسائط الاعلام ذات النفوذ تصدر معلومات دقيقة عن الحالة المأساوية للاجئين المسلمين والكرواتيين . ولم تصدر سوى معلومات ضئيلة عن مئات الآلاف من الصرب الذين فروا إلى صربيا والجبل الأسود وكرايينا ، هربا من الأعمال الوحشية التي تمارس في هذه الحرب نفسها .

وكنتيجة مباشرة لهذه الحملة الدعائية ، يوجد الآن مليون لاجيء ، هم موضع اهتمام فقط من جانب صربيا والجبل الأسود وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . وعلاوة على ذلك ، لم تتردد آلية الحملة نفسها في فرض جزاءات اقتصادية قاسية وجزاءات أخرى وفرض العزلة على بلد فيه هذا العدد الكبير من اللاجئين .

وفضلا عن ذلك ، اتهم الشعب الذي يأوي مليون لاجيء بأنه نظّم - بتأييد من سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا - التطهير العرقي المنهجي . وتم تجاهل جميع المعلومات التي تكذّب هذه الادعاءات . مثال ذلك أن ٠٠٠ ٣٤ مسلم ، أغلبيتهم من النساء والأطفال ، قد فروا إلى صربيا لا إلى أي مكان آخر .

ولزيادة تشويه صورة الصرب وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، أطلقت معلومات مضللة عن وجود معسكرات لاعتقال وتعذيب الكرواتيين والمسلمين في يوغوسلافيا ؛ وقد ثبت أنها معلومات غير صحيحة . كما أن الاتهامات والادعاءات بأن الصرب في البوسنة والهرسك يقومون بتعذيب آلاف السجناء "بوسائل تفوق الوسائل النازية" (بل إن وسائط الاعلام في الولايات المتحدة الامريكية تشير إلى وجود أكثر من ٠٠٠ ٧٠ سجين) لا تزال ، رغم عدم وجود أي سند لها ، هي المواضيع الرئيسية لهذه الحملة النشطة .

وقد تصاعدت عمليات التضليل الاعلامي بعد صدور اتهامات جديدة بارتكاب الشعب الصربي وصربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لجرائم حرب منظمة وعمليات الاغتصاب على نطاق واسع في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا . وفي البرامج التلفزيونية وبعض الصحف ، يعرض الضحايا الصرب على أنهم ضحايا مسلمون وكرواتيون قتلهم الصرب . وفي الوقت نفسه ، لم تقبل الشهادات والمعلومات الخاصة بمعاناة الصرب ، والتي كانت ترسلها الى العالم بلا جدوى المصادر والوكالات الصربية وغيرها من المصادر . ونتيجة لمفاهيم سياسية خاطئة واعتباطية ، لا تستند إلى أي دليل أو أساس في القانون الدولي ، وصف بعض القادة الصرب البارزين بأنهم من مجرمي حرب .

وتم أيضا تطبيق المعايير المزدوجة والتمييز على المعلومات المتعلقة بتدمير التراث الثقافي . فالانباء الخاصة بالتدمير الذي تعجز الكلمات عن وصفه والذي لحق

بالكنائس الارثوذكسية الصربية وبالتراث الثقافي الصربي في كرواتيا والبوسنة والهرسك لا تذكر إلا قليلا في وسائط الاعلام لانها لا تتناسب مع الصورة التي تكونت فعلا عن الصرب بوصفهم "معتدين" وغير متحضرين .

ثالثا

لقد وصلت الحملة الدعائية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا والجبل الاسود إلى ذروتها بتصوير شعب بأكمله على أنه شيطان من خلال نشر الافكار المسبقة والمفاهيم الخاطئة والافتراءات والكراهية والبغضاء القومية والدينية ، والتمييز بذلك ضد جميع أفراد شعب صربيا والجبل الاسود والمساس بحقوق الانسان التي يتمتعون بها . وعلى الرغم من أن هذه الحملة قد نظمت لتحقيق أهداف سياسية قصيرة الاجل ، فإنها ستسفر عن نتائج بعيدة الاثر لا في مجال العلاقات بين الدول فحسب وإنما أيضا في مجال امكانيات الاتصال الطبيعي بين أفراد الشعب الصربي والشعوب الاخرى .

إن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تكرر التأكيد على إن هذه الحملة الدعائية تخالف المبادىء الاساسية والاحكام الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، وقرار الامم المتحدة بشأن حرية الاعلام ، وميثاق الامم المتحدة ذاته . وتؤكد حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بصفة خاصة على أن استمرار هذه الحملة ، ولا سيما تصعيدها ، يلحق أضرارا مباشرة بعملية السلم التي بدأت في جنيف وبجميع الجهود السلمية الاخرى الرامية الى إنهاء الحرب وإعادة السلم في أراضي جمهورية يوغوسلافيا سابقا ، ولا سيما في البوسنة والهرسك .

إن هذا النشاط الدعائي ، وخاصة في الوقت التي تبذل فيه الجهود لوضع حد للحرب في البوسنة والهرسك وتجري فيه المفاوضات للتوصل الى حل عادل ودائم للنزاع في هذه الجمهورية من جمهوريات يوغوسلافيا سابقا ، تتجاوز المعايير القانونية الدولية المقبولة عالميا ، وتخالف بشكل صريح أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة ٢٠) ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة ٤) ، والاعلان الخاص بالمبادىء الاساسية المتعلقة بمساهمة وسائط الاعلام في تعزيز السلم والتفاهم الدولي ، وتعزيز حقوق الانسان ومناهضة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب (اليونسكو ، ١٩٧٨) .

كما أن هذا السلوك القائم على تشويه الوقائع الصحيحة وتجاهلها يتعارض أيضا مع العديد من قرارات ومقررات الجمعية العامة للامم المتحدة التي تنص صراحة على أن

حرية الاعلام تتطلب حتما الاستعداد والقدرة على استخدام المعلومات دون تحيّز أو تجاوزات ، وباحترام الالتزام الادبي بالتحري دون تحيز عن الحقائق ونشر المعلومات ، وفي الوقت نفسه إدانة جميع أشكال الدعاية الهادفة إلى التخطيط لأي تهديد للسلم أو لانتهاكه أو لأي عمل عدواني ، أو التسبب فيه أو التشجيع عليه .

وتؤكد حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية توجهها الدائم والاكيد نحو الحل السلمي للنزاعات في أراضي جمهورية يوغوسلافيا سابقا . وتؤكد بوجه خاص على أن وقف النزاع المسلح وتحقيق السلم وضمان المساواة في الحقوق بين الشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك هي أهداف ذات أولوية لجهودها في سبيل تحقيق أفضل مصالح الشعب الصربي . وفي الوقت نفسه ، تؤكد على التزامها باحترام حقوق الانسان ، دون أي تمييز قومي أو ديني ، وتود أن تذكّر بأن الحق في حرية التعبير والرأي وحرية المعلومات والمعتقدات ، من خلال وسائط الاعلام ، هي حقوق أساسية من حقوق الانسان ، بصرف النظر عن الحدود الجغرافية .

وتؤكد الحكومة اليوغوسلافية أيضا على أنها ستظل تسمح ، داخل أراضيها ، بحرية التعبير ، وتلقي المعلومات ونشرها ، وحرية الصحفيين من جميع البلدان في ممارسة عملهم الصحفي .

- - - - -